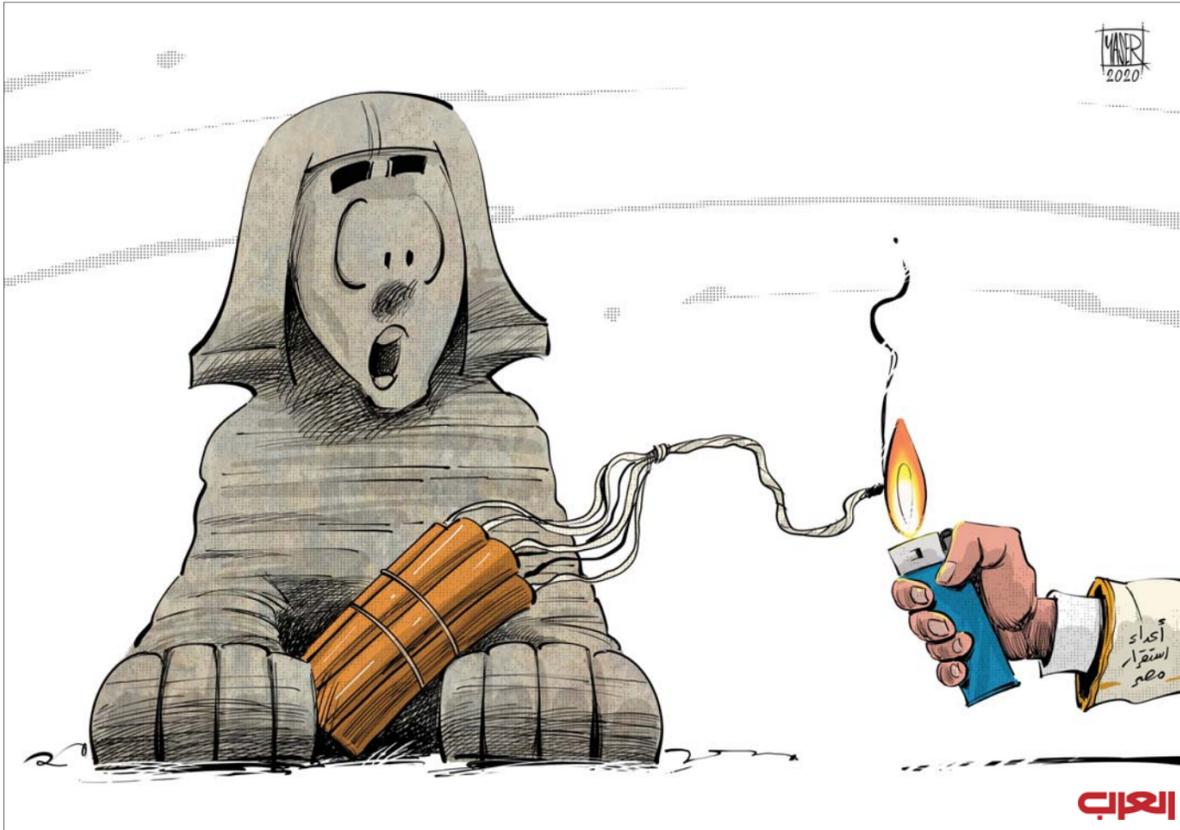


محاولات التحريض على الدولة المصرية



قوية. إن من يحاولون إسقاط الدولة في مصر مغفلون. فالدولة التي تبني جيشا بضخامة الجيش المصري، وتمتلك أحدث الأسلحة والتقنيات، وعددا من الجيئين الرابع والخامس من الطائرات الحربية، لن تكون في متناول "الإخوان" حتى لو كانوا قادرين على إرسال سفينة فضاء تهبط على سطح المريخ. الأمر عذو لن يقتصر على قوة النظام والدولة المصرية، وإنما يشمل منظومة من العلاقات الدولية وأوساط التصنيع العسكري والنظام المالي العالمي، والنظام الأمني العالمي، الموصل بالثقافة والقيم الاجتماعية ومصائر دول متنفذة. فليت لدى أردوغان خبيرا ينصحه وينصح أصحابه المصريين والعرب، بأن معركتهم مؤوس منها حتى لو امتلكوا ألف قناة تلفزيونية.

وكان مُنظر الإخوان القطيعين، سيد قطب نفسه، هو الذي اعترض على التسمية وأسماها ثورة، وشرح أسباب الاعتراض. وقد فعل عبدالناصر ما فعله محمد علي في إقصاء الذبول، تحسنا لظروف وأوضاع الدولة، بحكم أن المرحلة التاريخية، تطلت تعويم قوة الحاكم وما تحتاجه وتظهر ما فيه من عناصر الكاريزما الشخصية، وتلك أيسر وسيلة لإنشاء مؤسسة حكم فعالة في ظل حداثة العهد بالدولة آنذاك، أو بالأوضاع التي الت إليها وجعلتها لا تحتمل العبث. الدولة المصرية اليوم، مستهدفة من كل جانب، وفي هذه المرحلة وجدت نفسها مضطرة إلى تثبيت دعائم الدولة الحديثة ثم المضي إلى التنمية، بقوتها وبنيتها التحتية مناسبة ومؤسسة عسكرية

الآلباني الأصل، محمد علي، الذي بدأ بإقصاء الذبول المحبطة لطموحه، من المالك والأتراك، وغطى بقوة التنظيم والقدرة على المبادرة، ضعف وضالة الطيف السياسي في البلاد، ثم دفع بقوة الدولة، إلى فتح أبواب النهضة، والتمهيد لظهور رموزها وحركتها التي جعلت المؤرخ الشيوعي الروسي لونسكي يشبها بإصلاحات بطرس الأول، باعتبارها إصلاحات تحمل طابعا تقدما. وعندما أصبحت سلالة الرجل من بعده، تتفعل بين الحضن الإنجليزي وصالات القمار، هب عسكر وطنيون آخرون واستحوذوا على الدولة في تلبية شجاعة لأمنية المجتمع، بعد انقلاب عسكري في يوليو 1952 أسموه حركة الجيش.

بجال رجالا حصل على ما يساوي إلا القليل من عدد أصوات الرئيس الفائز! من هنا، وبحكم طبائع الأمور بدأت عملية شد الحبل، بوقائع يومية، وتأسيس العزم على الإقصاء والمضاد. "الجماعة" من جهة، تريد إسقاط الدولة والاستحواذ عليها وليس على فرصة إدارة الحكومة لمدة دستورية، ومن جهة أخرى لدى الجيش الذي استطاع كسب انحياز الشعب له، لإنقاذ الدولة. ونما الغضب الشعبي الذي انفجر في 30 يونيو 2013. اليوم يعرف إعلام "الإخوان" على مدار الساعة، نغمة "حكم العسكر" وكان هؤلاء لا يعرفون شيئا عن طبائع الدولة المصرية الحديثة، التي لم تنبثق إلا بفضل العسكري والحارب

دونما أي أكرات لحقوق الناس الملكية والاجتماعية ومصائر الأوطان. بل إنهم سرعان ما يبدؤون في شيطنة رموز الدولة حتى عندما تميل إلى التجاوب معهم بقدر الإمكان، وإتاحة الفرصة لهم لنيل حقوق سياسية بقدر حجمهم الحقيقي في المجتمع وليس حجم حضورهم في الشوارع.

في الجزائر، كان الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، متطفا ومتجاوبا مع طموحاتهم ولا يمانع في دخولهم السباق الانتخابي، لكنه طوال الفترة التي سبقت الانتخابات، تلقى الشتائم البذيئة، في شعارات كبيرة على امتداد الجدران.

ومن هذه الشعارات ما هو مارق عن الدين، كان يوصف رجل وطني مسلم كان مجاهدا في ثورة بلاده على المستعمر الفرنسي، بأنه حمار، ثم يدفع هذا الرجل نفسه ثمن موقفه الإيجابي معهم، ويضطر إلى الاستقالة!

في مصر، تعرض المجلس العسكري للشيطنة والتخوين، قبل انتخابات يوليو 2012 التي أعلن عن فوز مرشح "الجماعة" فيها. لم يكن المجلس العسكري قد فعل شيئا سوى الإعلان عن تجاوبه مع الشعب، وعلى الرغم من ذلك كان يتعرض للهجوم في تظاهرات الشوارع وفي الشعارات على الجدران.

وإن سُئلت "الجماعة" وقتها ما الذي تريده من الجيش؛ سيفهم السائل أن ما تريده هو أن يأخذها الجيش من أيديها إلى القصور الرئاسية لكي تحكم فورا، بشفاقة ثورة امتطتها وكانت لها أسبابها الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما جرت الانتخابات سمع جميع المصريين التهديد بـ"توليع" البلد إن لم يفز مرشح "الجماعة". وبالفعل أعلن عن فوزه بنسبة 51 في المئة وكسور مقابل 48 في المئة وكسور لنفسه أحمد شفيق، لكن الغريب العجيب أن يجري سريعا استهداف الرجل الخامس الذي حصل على أكثر من 12 مليون صوت بفارق أقل من مليون واحد عن نتيجة مرشح "الإخوان".

فقد أصبح شفيق مطلوباً للمحاكمة بزيادة حكاية سخيفة، إذ أنهم بالسؤولية عن حصول ابن الرئيس مبارك على حصة أرض من جمعية الطيارين. كان ذلك في حد ذاته أمرا يندب بمرحلة إقصاء وانقضاء على المجتمع وعلى معارضي "الجماعة" لأنه

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

ليس أفدح من أن يخسر أي بلد استقراره، وأن لا يامن الناس فيه على حياتهم ومستقبل أبنائهم. ولنا أن نتأمل بتجرد وموضوعية، سياقات أي مشروع لإثارة الفوضى والتمرد على الدولة المصرية، لنعرف إلى أين يمكن أن يصل مثل هذا المشروع الذي يتبناه موتورون وسانجون. فهؤلاء يتوهمون أن إسقاط نظام الحكم في مصر، أمر ميسور، وأن الباب إليه موارب، ولا يحتاج لأكثر من دفعة بسيطة باليد، لكي يفتح على مصر اعبيه، فيدخل "المرشد".

الدولة المصرية اليوم مستهدفة من كل جانب وفي هذه المرحلة وجدت نفسها مضطرة إلى تثبيت دعائم الدولة الحديثة ثم المضي إلى التنمية بقوتها وبنيتها التحتية مناسبة ومؤسسة عسكرية قوية

إن ترويج مثل هذا الافتراض ليس غريبا على العقلات المتوقعة في شرائق الحزبية الدينية التي اتسمت رؤاها بالتبسيط والانزعال عن حقائق الحياة وبالاحتجاج لنفسها بما لا يقره منطق وباستسهال دفع الناس إلى أراجيح الموت. فعندما نفتش بأمانة وواقعية عن استخلاصات منطقية لمشروع التمرد على الدولة، لكي نضع افتراضات لما يمكن أن يصل إليه؛ سنجد أنفسنا أمام احتمالات مؤلمة من شأنها جعل الناس يتمنون الظفر من الغنمية بالياباب.

كلما اتيح لأحزاب الإسلاميين أن تحشد، طلما للسلطة؛ كانت بوصلتهم تنحرف وكانوا يتصرفون كأنهم في جانب ومجتمع وطنهم في جانب آخر. وفي العديد من الوقائع، كانوا يلوحون بقدرتهم على حرق البلد،

بانتظار مصالحة فلسطينية لا تأتي

ما الحل؛ أو ما البديل؛ جوابا على ذلك من المؤكد أن لا أحد يملك، في هذه الظروف، نرف التَّبَجُّح بأنه يمتلك حلا جامعا مانعا، لاسيما أن الوضع في الساحة الفلسطينية بات في غاية الصعوبة والتعقيد، بحكم غياب الديمقراطية وتهيمش الكوادر الوطنية وغياب الحراك الداخلي، مع إدراكنا بان الأزمة الوطنية الفلسطينية هي من النوع الشامل، أي أزمة في نمط التفكير والكيانات والعلاقات وأشكال الكفاح، كما قدما.

الفصائل الفلسطينية ما زالت لا تريد أن تقر الواقع وأن تصارع شعبها بعجزها وأنها أضحت مجرد سلطة في الضفة وغزة، وهي مصرة على تعويم نفسها مع أنه لم يعد لديها ما تضيفه

للأسف ما زالت الفصائل لا تريد أن تقر الواقع، ولا تريد أن تصارع شعبها بعجزها، وأقول خياراتها، وأنها أضحت مجرد سلطة في الضفة وغزة، وما زالت مصرة على تعويم نفسها مع أنه لم يعد لديها ما تضيفه، وإدراك ذلك هو الشرط الأساسي للخروج من الأزمة الوطنية الفلسطينية الراهنة، التي تتطلب أساسا إعادة بناء البيت الفلسطيني. باختصار المصالحة المطلوبة وضرورية، لكنها غير كافية، وهي فقط ستعيد إنتاج الأزمة الوطنية، ناهيك عن الثغرات الكثيرة التي تعترضها.

الوطنية الفلسطينية، التي دبت فيها الشيخوخة والترهل والجمود بعد أن بات لها من العمر 55 عاما. الفكرة الأخرى، التي يمكن طرحها هنا، هي أن تلك المحاولة، التي يتمنى كل فلسطيني أن تنجح، أتت متأخرة وتعمل طوال الفترة الماضية لهتئية ذاتها، أو تهئية الشعب الفلسطيني لمواجهة التحديات الراهنة (راجع مقالتي "ليس لدى قيادات الفصائل الفلسطينية ما تقدمه، "العرب"، 05-09-2020)، لذا يمكن القول، مع الأسف، إن ما سيجري سيتوقف في أحسن الأحوال على مجرد مصالحة، وتقاسم السلطة بين فتح وحماس، ولن يضيف شيئا آخر للوضع الفلسطيني، كما لن يات على قدر التحديات التي تواجه شعب فلسطين وقضيته وحركته الوطنية.

ولنلاحظ أن الفلسطينيين في الداخل يمرون بظروف معيشية واقتصادية وأمنية صعبة، لاسيما مع الحصار المفروض على شعبنا في غزة، ومع تجفيف الموارد في الضفة، في حين أن اللاجئيين الفلسطينيين في الخارج باتوا خارج المعادلات السياسية، بعد أن انتقل مركز الثقل إلى الداخل، وبعد أن أضحت المنظمة مجرد فولكلور فلسطيني، أو مجرد منبر للمناسبات. أما بخصوص السلطة فهي في أضعف حالاتها، بسبب الانقسام وبحكم أقول الشرعية وبواقع ضعف مبنى الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء على الصعيد المنظم أو الفصائل، وبحكم الفجوة بين مجتمعات الفلسطينيين والقيادة في الداخل والخارج، وغياب أو ضعف حواضن العمل الوطني الفلسطيني العربية والإقليمية والدولية، في الظروف والمعطيات الراهنة.

لكل تلك الاعتبارات، ثمة ما يرحح أن نتائج تلك المحاولة، هذه المرة، لن تكون بأفضل من سابقتها، لاسيما أن قيادتي فتح وحماس لم تذهبوا إلى هذه المحاولة مجددا إلا بضغط الظروف والتحديات الخارجية، وليس بناء على إدراك منهما بضرورة الانتهاء من الوضع الفلسطيني الشاذ المتمثل في الانقسام، ولا إدراكا منهما بتغليب واقع التحرر الوطني على واقع السلطة، علما وأنه في كل الأحوال فإن تلك القيادات لم تصل بعد إلى إدراك واقع أزمة العمل الوطني الفلسطيني، باعتبارها أزمة شاملة وعميقة تطول الكيانات والسياسات والخيارات والخطابات والرؤى وأشكال الكفاح، باتت تتجاوز فكرة الإصلاح والتعويم، إلى تجديد الحركة

أو واقع الحركة الوطنية الفلسطينية شيئا، وأنه سيعيد إنتاج الأزمة الوطنية الفلسطينية لأنه في أحسن الحالات سيجمّد الخلاف القائم بين الحركتين، أو أنه سينتج عنه تنظيم إدارة الخلاف بينهما. خامسا، ما يؤكد ما ذهبنا إليه، أن أيًا من الطرفين غير مستعد للتنازل عن سلطته، حيث فتح في الضفة وحماس في غزة، وأن الأمر المطروح يتعلق فقط بإجراء انتخابات تشريعية أولا، بحسب ما تريد فتح، مع تأجيل إجراء انتخابات رئاسية، وعدم أخذ المنظمة في الاعتبار، أقله حاليا، لاسيما لجهة انتخاب مجلس وطني جديد بدل المجلس القائم على التعيين، رابعا، يستنتج مما تقدم أن ما يجري لن يغير في الواقع الفلسطيني،

(2005)، ثم وثيقة الأسرى (2006)، وبعد ذلك اتفاقات مكة (2007)، وصنعاء (2008)، والقااهرة 2009 و2011 و2012 و2014 و2017، والدوحة 2012 و2014، والضفة وموسكو (2018) وغزة (2018)، وكل تلك الاتفاقيات بقيت حبرا على ورق، ولم يجر الالتزام بها. ثالثا، اللقاء يتم بين الفصيلين الكبيرين، أو السلطتين، بمعنى أنه ليس لقاء فلسطينيا عاما، يجمع باقي المكونات الفاعلية للعمل الوطني الفلسطيني والشخصيات المؤثرة من خارج الفصائل، ما يستنتج منه أن التوجه يتأسس، أصلا، على تقاسم السلطة، أو الشراكة، بين حركتي فتح وحماس في إدارة الوضع الفلسطيني. رابعا، يستنتج مما تقدم أن ما يجري لن يغير في الواقع الفلسطيني،

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

نقلت حركتنا "فتح" و"حماس"، أي الحركتان المهممتان على المجال العام الفلسطيني، وبخاصة على السلطة، في الضفة وغزة، مباحثاتهما من أجل المصالحة، واستعادة وحدة الكيان الفلسطيني في الضفة وغزة، إلى إسطنبول (تركيا)، حيث يترأس جبريل الرجوب، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وقد حركته، في حين يترأس صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وقد حركته. ثمة ملاحظات عديدة يطرحها هذا اللقاء، أهمها: أولا، اللقاء الحاصل بين رئيسي الوفدين هو الثالث من نوعه، إذ تم اللقاء الأول قبل ثلاثة أشهر تقريبا (2 يوليو)، بيد أنه طوال تلك الفترة لم يحصل أي شيء جدي يمكن التعويل عليه، سوى مجرد اجتماع لقادة 14 فصيلا (يوم 3 سبتمبر) كان عبارة عن مهرجان خطابي، لم يجر فيه أي نقاش أو مراجعة، وفوق ذلك فقد أتى مجرد الإعلان عن تشكيل ما سمي بـ"القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية" (12 سبتمبر)، فاقدا للمصداقية، ومحاولة متسرعة وفوقية، وقد تاكد ذلك من تحديدها فعاليات محددة "لن تتوقف إلا بانتهاء الاحتلال"، لكن ذلك الأمر، الأمنية، لم يثبت مصداقيته في أول فعالية له يوم 15 سبتمبر، لعدم التجاوب الشعبي مع تلك الدعوة. ثانيا، تلك المحاولة للمصالحة، واستعادة الوحدة، ربما هي الـ15 من نوعها، بعد الاتفاقات الثنائية أو الجماعية، التي تمت طوال الـ15 سنة الماضية، بدءا من إعلان القاهرة

